

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٩ لسنة ٢٠٢٠

بالموافقة على الاتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن التعاون المالى لعام ٢٠١٨

والموقع فى برلين بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الاتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

بشأن التعاون المالى لعام ٢٠١٨ ، والموقع فى برلين بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٩ ،

وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ جمادى الآخرة سنة ١٤٤١ هـ

(الموافق ٢ فبراير سنة ٢٠٢٠ م) .

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٢٩ جمادى الآخرة سنة ١٤٤١ هـ

(الموافق ٢٣ فبراير سنة ٢٠٢٠ م) .

اتفاق

بين حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

بشأن

التعاون المالي

لعام ٢٠١٨

إن حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

انطلاقاً من روح العلاقات الودية القائمة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية ،

ورغبة فى توطيد وتعزيز هذه العلاقات الودية من خلال التعاون المالى المبنى على روح المشاركة ،

وإدراكاً بأن الحفاظ على هذه العلاقات يشكل أساساً لهذا الاتفاق ،

وعزماً على المساهمة فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى جمهورية مصر العربية ،

وبالإشارة إلى محضر المفاوضات الحكومية بتاريخ ٢٩ أكتوبر ٢٠١٨ فى برلين ،

قد اتفقتا على ما يلى :

(المادة الأولى)

(١) تمكن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية حكومة جمهورية مصر العربية

أو أى جهة مستلمة أخرى تشترك الحكومتان فى اختيارها من الحصول من بنك التعمير

الألماني (KfW) على المبالغ التالية :

١ - قروض بقيمة إجمالية تبلغ ٦٥,٠٠٠,٠٠٠ يورو (خمسة وستون مليون يورو)

للمشاريع التالية :

(أ) "كفاءة الطاقة II" بقيمة تصل إلى ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ يورو (خمسة وثلاثون

مليون يورو) .

(ب) "الابتكار بالقطاع الخاص - تمويل مشروعات صغيرة ومتوسطة للمرحلة الثالثة"

بقيمة تصل إلى ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ يورو (ثلاثون مليون يورو) ، على أن تثبت

الدراسة جدوى دعم هذه المشاريع .

شروط القروض المذكورة الممنوحة لحكومة جمهورية مصر العربية من حكومة جمهورية

ألمانيا الاتحادية هي :

مدة القروض : ٣٠ سنة (منها فترة سماح مقدارها ١٠ سنوات) .

الفائدة السنوية : ٢٪ (اثنان بالمئة) .

٢ - مساهمات مالية لإجراءات مرافقة ضرورية من أجل تنفيذ ومتابعة المشاريع التالية :

(أ) المشروع الوارد في الحرف (أ) من البند (١) أعلاه بقيمة تصل إلى ٣,٠٠٠,٠٠٠ يورو (ثلاثة ملايين يورو) ،

(ب) المشروع الوارد في الحرف (ب) من البند (١) أعلاه بقيمة تصل إلى ٣,٠٠٠,٠٠٠ يورو (ثلاثة ملايين يورو) .

٣ - مساهمة مالية إضافة تبلغ قيمتها الإجمالية ٥,٠٠٠,٠٠٠ يورو (خمسة

ملايين يورو) لصالح مشروع "كفاءة الطاقة II - المبادرة الألمانية للمناخ والتكنولوجيا (DKTI)" شريطة أن تظهر الدراسة جدوى دعمه ويتم التأكد من أنه - كإجراء يخدم تحسين وضع المرأة في المجتمع أو إجراء للمساعدة الذاتية في مكافحة الفقر أو كصندوق ضمان ائتمان للمؤسسات الصغرى والمتوسطة أو كمشروع للبنية الأساسية الاجتماعية أو لحماية البيئة - يستجيب للشروط الخاصة المبررة للدعم في صورة مساهمة مالية .

إن المشروع "كفاءة الطاقة II - المبادرة الألمانية للمناخ والتكنولوجيا (DKTI)"

هو تابع للمشروع الوارد في الحرف (أ) من البند (١) من الفقرة (١) أعلاه .

(٢) تطبق أحكام هذا الاتفاق إذا مكنت حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية حكومة

جمهورية مصر العربية في وقت لاحق من الحصول من بنك التعمير الألماني (KfW)

على قروض أو مساهمات مالية أخرى لتحضير المشاريع المذكورة في الفقرة (١) أعلاه

أو على مساهمات مالية أخرى لإجراءات مصاحبة ضرورية لتنفيذ ودعم المشاريع المذكورة

في الفقرة (١) أعلاه .

(المادة الثانية)

١ - تحكم استخدام المبالغ المشار إليها فى المادة الأولى من هذا الاتفاق وشروط منحها وكذلك الإجراءات الواجب اتباعها لترسية العطاءات نصوص الاتفاقات التى تبرم بين بنك التعمير الألمانى (KfW) ومستلمى القروض والمساهمات المالية ، وتكون هذه الاتفاقات خاضعة للقوانين واللوائح المطبقة فى جمهورية ألمانيا الاتحادية .

٢ - يتم إلغاء الموافقة على منح المبالغ الواردة فى الفقرة (١) من المادة الأولى بهذا الاتفاق إذا لم يتم إبرام اتفاقات الإقراض والتمويل المتعلقة به فى غضون أربع سنوات بعد سنة الموافقة عليها ، وسيكون ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ هو آخر موعد بالنسبة لهذه المبالغ .

٣ - تضمن حكومة جمهورية مصر العربية ، ما لم تكن هى الجهة المقترضة ، كافة المبالغ المستحقة لبنك التعمير الألمانى (KfW) باليورو وفاءً لالتزامات المقترضين بموجب الاتفاقات التى يتم إبرامها وفقاً للفقرة (١) أعلاه .

٤ - تضمن حكومة جمهورية مصر العربية ، ما لم تكن هى الجهة المستلمة للمساهمات المالية ، الوفاء بتسديد المبالغ المستحقة لبنك التعمير الألمانى (KfW) التى قد تنشأ بناءً على الاتفاقيات التمويلية التى يتم إبرامها بموجب الفقرة (١) أعلاه .

(المادة الثالثة)

تعفى حكومة جمهورية مصر العربية بنك التعمير الألمانى (KfW) من أية ضرائب مباشرة مفروضة فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بإبرام وتنفيذ الاتفاقات المشار إليها فى الفقرة (١) من المادة الثانية بهذا الاتفاق . وتحمل حكومة جمهورية مصر العربية ضريبة القيمة المضافة والضريبة الجمركية والضرائب المشابهة غير المباشرة المفروضة . كذلك تتحمل حكومة جمهورية مصر العربية الضرائب الاستهلاكية الخاصة المفروضة ، بالإضافة إلى ذلك تعفى حكومة جمهورية مصر العربية بنك التعمير الألمانى (KfW) من الرسوم والأعباء العامة الأخرى .

(المادة الرابعة)

تترك حكومة جمهورية مصر العربية للركاب والموردين حرية اختيار مؤسسات النقل البرى أو البحرى أو الجوى لنقل الأشخاص والبضائع الناتج عن منح القروض والمساهمات المالية وتمتنع عن اتخاذ أية إجراءات من شأنها أن تستثنى أو تعرقل الاشتراك المتكافئ لمؤسسات النقل التى يوجد مقر عملها فى جمهورية ألمانيا الاتحادية كما تمنح عند اللزوم التراخيص الضرورية لمشاركة مؤسسات النقل هذه .

(المادة الخامسة)

١ - يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ بمجرد قيام حكومة جمهورية مصر العربية بإخطار حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بأنه قد تم استيفاء الإجراءات الوطنية الدستورية وغيرها من الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ . ويكون تاريخ دخول الاتفاق حيز النفاذ هو تاريخ استلام الإخطار .

٢ - تقوم حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية باتخاذ اللازم على وجه السرعة نحو تسجيل هذا الاتفاق لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة وفقاً لأحكام المادة (١٠٢) من ميثاق الأمم المتحدة بعد دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ . ويتم إخطار الطرف المتعاقد الآخر بإتمام عملية التسجيل ورقم التسجيل لدى الأمم المتحدة ، بمجرد قيام الأمانة العامة للأمم المتحدة بتأكيد عملية التسجيل .

٣ - يجوز للطرفين المتعاقدين الاتفاق على تعديل بنود من هذا الاتفاق متبعين ذات الإجراءات المشار إليها فى الفقرة (١) أعلاه .

٤ - أى نزاعات متعلقة بتفسير أو تنفيذ هذا الاتفاق يتم حلها ودياً بين الطرفين المتعاقدين عن طريق المحادثات والمفاوضات .

حرر فى برلين بتاريخ ١٩ نوفمبر ٢٠١٩ فى نسختين أصليتين باللغات العربية والألمانية والإنجليزية وبجميع الثلاثة نصوص نفس الحجية ، وفى حالة الاختلاف فى تفسير النصين العربى والألمانى يعتد بالنص الإنجليزى .

عن حكومة

جمهورية ألمانيا الاتحادية

(التوقيع)

عن حكومة

جمهورية مصر العربية

(التوقيع)

قرار وزير الخارجية

رقم ٢٥ لسنة ٢٠٢٠

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٩ لسنة ٢٠٢٠ بشأن الموافقة على الاتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن التعاون المالى لعام ٢٠١٨ والموقع فى برلين بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٩ ؛
وعلى موافقة مجلس النواب بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٣ ؛
وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٦ ؛

قرر:

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية الاتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن التعاون المالى لعام ٢٠١٨ والموقع فى برلين بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٩

ويُعمل بهذه الخطابات اعتباراً من ٢٠٢٠/٣/١٦

صدر بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٩

وزير الخارجية

سامح شكرى